منظمات المجتمع المدني

تطورات ...وإخفاقات

1 - 2

لم يعد يخاف الأدوار البنائية الاجتماعية والتنموية والحقوقية التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني باعتبارها منظمات طوعية مستقلة تعمل جنباً إلى جانب الجهود الرسمية كشريك أساسي في جهود التنمية والبناء الديمقراطي للمجتمع ، فمن الصعب في العصر الراهن- وفي ضوء المؤتمرات الدولية والإجماع الدولي بشأن الأدوار الفاعلة لهذا القطاع - تصور قيام الحكومات وحدها بمهام وأعباء النهوض بمجتمعاتها إذ لابد من تضافر الجهود وتلائم الجهود الرسمية والشعبية في شراكة مسئولية ومبنية على الثقة والإحترام المتبادل والتكامل في المهام والأعمال وهو بالضبط ما أصبح توجهاً عاماً تأخذ به الدول والحكومات وتحرص الشعوب على التعاطي معه باعتباره إنجازاً إنسانياً يحقق تطلعاتها في العمل الجماعي الطوعي وخدمة احتياجات المجتمع على خلفية من التطبيق الواعي لمبادىء الشفافية والاستقلالية والمشاركة باعتبارها مبادئ تجتمع حولها هذه المنظمات وتعمل على تطبيقها في الواقع العملي، وتقدم النموذج الذي ينبغي الاقتداء به فكيف هو الواقع الراهن وماهو دور الحكومة وعلاقتها بهذا القطاع وكيف تعاملت هذه المنظمات مع التوجهات الرسمية والقوانين والاجراءات وهل ثمة أمل في أن تكون نموذج المجتمع المدني وان يكون لها أدوار فاعلة في تعزيز العلاقات الديمقراطية وتجاوز الطرق التقليدية والبيروقراطية في العمل .. ذلك ما سنحاول الاجابة عليه هنا:

الحكومة..المنظمات الأهلية.. شراكة وتعاون

لقد انتهجت بلادنا بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م طريق الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة ودعم الحريات وحقوق الانسان ووفر ذلك ظروفاً وشروطاً سياسية وقانونية ملائمة لاحداث مزيد من التطوير لنظر الدولة للعمل الاهلي بمختلف مجالاته واعتباره شريكاً رئيسياً للجهود الرسمية في عملية البناء والتنمية، أن الدولة في ظل التوجهات الديمقراطية الجديدة قد اتخذت خطوات عملية لتأمين المشاركة الواسعة للمواطنين من خلال جمعياتهم الطوعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وممارسة حقوقهم وخياراتهم بصورة ديمقراطية وطبيعية وفيما يلي جانب من هذه الشروط والمتطلبات.

أولاً:
الغاء القوانين والتشريعات القديمة واشراك المنظمات الاهلية والجهات ذات العلاقة المحلية والاجنبية في المناقشة الموسعة للقوانين الجديدة والمنسجمة مع ما تضمنه الدستور من نصوص متقدمة ومشجعة بشأن حرية المواطنين في تشكيل منظماتهم الطوعية وهذه القوانين هي:

■ القانون رقم "٦" لسنة ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والمؤسسات الاهلية ولائحته التنفيذية رقم "١٢٩" لسنة ٢٠٠٤م.

■ القانون رقم "٣٩" لسنة ١٩٩٨م بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية.

لقد ادى التطبيق لهذه القوانين وما تضمنته من خصائص ديمقراطية في حرية التكوين والتأسيس والمشاركة وافضليات ومزايا عديدة والزام الدولة لنفسها بتقديم كل اشكال المساندات لهذا القطاع واعتباره شريكاً مهماً للجهود الرسمية في عملية البناء والتنمية إلى زيادة دوره ومكانته في المجتمع وإلى بروز عدد من الظواهر الايجابية في أنشطته

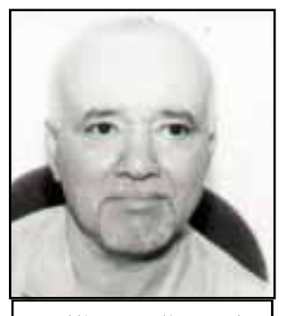

علي صالح عبدالله *

ومساهماته المجتمعية خصوصاً هذا التنوع والتعدد في مجالات ومياديين الانشطة التنموية والاجتماعية والحقوقية والخيرية والانسانية والعملية.

ثانياً :
الحرص على استقطاب الموارد والمشروعات وتأسيس الصناديق لتقديم المساعدات الفنية والمؤسسية والتدريبية وتشجيع عملية الاقراض الصغير والإصغر وخصوصاً في ميادين مكافحة الفقر وتنمية ورعاية المرأة والفئات المهمشة.

ثالثاً :
تقديم الدعم المالي السنوي لعدد من المنظمات الأهلية الناشطة والمستوفية لشروط الدعم الواردة في القانون.

رابعاً:
الإعفاءات والتسهيلات الجمركية والضريبية المقدمة للمنظمات الأهلية.

خامساً:
تقديم جانب من مساعدات الرعاية الاجتماعية والتكافلية عبر الجمعيات الاهلية.

سادساً:
اسناد المراكز الاجتماعية ومراكز الاسر المنتجة للجمعيات الاهلية.

سابعاً:
إنشاء صندوق رعاية المعاقين لدعم جمعيات المعاقين.

ثامناً:
اصدار الادلة الارشادية والانظمة الاساسية النموذجية وغيرها من المطبوعات المساعدة في رفع الوعي بالقوانين والتشريعات الأهلية.

كان ذلك استعراضاً سريعاً للموقف الحكومي الراعي والداعم لهذا القطاع، فكيف هو الآن حال هذه المنظمات وهل استطاعت ان تحقق الآمال؟

٢) الوضع الراهن . . التطورات والاخفاقات :

أولاً:
قد أدت مناخات الديمقراطية السائدة وصدور القوانين الجديدة بكل ما بها من مزايا وافضليات والموقف الحكومي المؤيد والداعم لهذا القطاع إلى حدوث تطورات ملفتة للانتباه في هذا القطاع بحيث اخذ دوره يزداد تأثيراً وارتباطاً بفئات وشرائح عديدة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التالي

■ التطورات الكمية الكبيرة في اعداد هذه المنظمات والتي وصل عددها إلى اكثر "٥٣٠٠" منظمة حتى نهاية ٢٠٠٥م.

■ تنوع وتعدد مجالات عمل وأنشطة هذه المنظمات ووصولها لشرائح وفئات اجتماعية جديدة وعديدة.

■ استقطاب وتنفيذ المنظمات الاهلية للعديد من المشروعات التنموية والاجتماعية والتكافلية والحقوقية والثقافية من خلال الدعم الحكومي أو من الموارد التمويلية الاجنبية بعد ان تمكن المشرع اليمني من تضمين نص في القانون يتيح لهذه المنظمات حرية الاتصال المباشر بمصادر التمويل الاجنبية وحل هذه الاشكالية بالإعلان عن هذه المساعدات إلا أن هذه المنظمات غالباً ما تخضع لأجندة المنظمات الأجنبية الممولة التي تبتعد كثيراً عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع فنجد كثيراً من المنظمات الاهلية يخوض في موضوعات وقضايا لاتمثل ضرورة أو احتياجاً ملحاً في المجتمع فتبدد موارد وتنفقها في غير مواضعها .

■ أظهرت عدد من المسوحات الميدانية التي نفذتها الوزارة خلال الأعوام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣م في عدد مختار من المنظمات الأهلية أن هذه المنظمات تحقق على الواقع نتائج ايجابية خصوصاً ما يتعلق بالخدمات المجتمعية في مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية ومشروعات الصحة والأسر المنتجة والتدريب النسوي والتوعية الاجتماعية ورعاية الأيتام وإقامة المخيمات الطبية وبرامج محو الأمية والمشاريع الخيرية التكافلية الاجتماعية وان هذه الخدمات والمشروعات تتم بدعم حكومي وذاتي وأجنبي .

■ كما أظهرت المسوحات الميدانية أن هناك تطورات كبيرة في العضوية المنخرطة في هذه المنظمات ترتفع من عام لعام بنسبة ١٠٠٪ ويشمل ذلك الجمعيات والمؤسسات الاهلية والجمعيات التعاونية، ومع ذلك فإن اعداد المستفيدين مازال محدوداً ومحصوراً في نطاقات جغرافية بعينها دون الاخرى، الظواهر الايجابية هو إقبال الناس على إنشاء الجمعيات الانسانية والحقوقية والبيئية والتي استحوذت مؤخراً على الاهتمام المجتمعي خصوصاً وأنها تبحث وتختص بامور ذات احتياج ملح اصبح من ضرورات أي مجتمع من المجتمعات وهو شعور الانسان في حالاته العديدة كبيراً ام صغيراً سوياً أو معاقاً أو أمراة أو رجلاً بأنه يمارس حقوقه طبيعية وبعزيمة قوية في مواجهة أية اختلالات تضر بهذا الاحتياج الانساني المهم، وبحسب احصاءات الوزارة نورد التالي :

● عدد المنظمات الاهلية العاملة في مجال حقوق الانسان "٩٨".
● عدد المنظمات الأهلية العاملة في مجال المرأة "٤٣٨".
● عدد المنظمات الاهلية العاملة في مجال الطفولة "٤٣".
● عدد المنظمات الأهلية العاملة في مجال المعاقين "٧٩".
● عدد المنظمات الاهلية العاملة في مجال البيئة "١٠٠".

* وكيل الوزارة لقطاع التنمية الاجتماعية

عمالة الأطفال، انتهاك سافر لحقوق الطفل

تعتبر اليمن واحدة من الدول التي وقعت على عدد من الاتفاقيات الدولية ابرزها اتفاقية حقوق الطفل وسنت التشريعات التي تحمل نصوصها عبارات تهدف إلى صون وحماية الطفل، كما انشأت المجلس الأعلى للأمومة والطفولة للاهتمام بشؤون الطفل ومن ضمن التجارب التي خاضتها بلادنا وهي برلمان الاطفال اليمن الذي يعد من التجارب الفريدة والسباقة في الوطن العربي الهادفة إلى توعية الاطفال بالنهج الديمقراطي وجعلهم يعرفون حقوقهم.وبالنظر إلى جميع تلك الجهات الحكومية السالفة الذكر والتي مهمتها العناية بشؤون الطفل وجعله اسعد حالاً من باقي اطفال العالم الذين يفتقرون لجهات حكومية تعنى بهم، إلا أن النظرة الفاحصة والمتمعنة في شأن الطفل اليمني تجعلنا نجد أن هناك انتهاكات سافرة تتم بحقه لعل ابرزها ما يخص عمالة الاطفال ففي ظل غياب التفعيل الحقيقي للقوانين التي تمنع الاطفال من العمل وعدم استجابة البعض للجهود التي تبذلها بعض مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا الشأن، فأن سوق العمل اليمني تستقبل يومياً اعداداً كبيرة من الاطفال للعمل .وتشير أحد الاحصائيات إلى أن هناك ما يقارب "٥" ملايين طفل خارج المدارس الامر الذي يعني بقاءهم بالشوارع أما كمتسولين أو العمل في بعض المهن التي يتعرضون من خلالها للاستغلال من قبل اصحاب العمل الذين يستغلون حاجة الاطفال الملحة فيوكلون اليهم اعمالاً لاتتناسب مطلقاً مع امكاناتهم الجسدية ناهيك عن الاجور الزهيدة التي يحصلون عليها والتي لاتتلاءم مع طبيعة وحجم العمل الذي يقومون به وقلة منهم يتعرضون للضرب من قبل اصحاب العمل من ناحية اخرى ان بقاء الاطفال لساعات طويلة في العمل وحتى اوقات متأخرة قد يجعلهم عرضة للاستغلال الجنسي.لقد وجد ان من أهم مسببات عمالة الاطفال هي الفقر والبطالة فعندما تعجز الاسر عن ارسال ابنائها للمدارس بفعل الظروف فإن كثيراً من الاطفال يجبرون على العمل لمشاركة ابائهم في تحمل مسؤولية الاسرة ، كما ان غياب بعض ارباب الاسر بفعل الوفاة أو الطلاق يحمل الابناء مسؤوليات تفوق قدراتهم في البحث عن عمل واعالة باقي افراد الاسرة.وهنا نسأل انفسنا اين دور اجهزة الدولة وكافة الجهات ذات العلاقة للتقليل من حدة المشكلة بدلاً من تركها تتفاقم يوماً بعد آخر! لماذا يتم التوقيع على اتفاقيات دون ان يتم العمل بها ؟ لماذا لايتم زيادة اعداد مراكز الطفولة الآمنة وقدراتها الاستيعابية التي تستوعب المئات ، بينما اطفال الشوارع اعدادهم مئات الآلاف ؟! اين دور برلمان الاطفال ليناقش أهم قضية من قضايا الطفولة وهي حق كل طفل في الأمان والتنشئة السليمة والحصول على نصيب وافر من التعليم !!

إننا نوشك بحق أن نكون مقبلين على كارثة حقيقية عندما نترك ابناءنا ينتظرهم المستقبل المجهول .

أثمار هاشم

المؤسسات الحكومية والمدنية ودورهما في تعليم الفتاة وتحقيق التنمية

لايبدو أن هناك خلافاً أو أختلافاً في ما تحقق للمرأة اليمنية من عوامل ومتغيرات جعلتها تتبوأ مكاناً ملائماً وموقعاً جديداً ساهم ويساهم باستمرار في العملية التنموية الجارية في عموم الجمهورية، في وقتنا المعاصر.

فخلال خمسين سنة مضت، ولاسيما عقب ثورتي ٢٦ سبتمبر، و١٤ أكتوبر المجيدتين كانت الارهاصات الاولى للاهتمام بتعليم الفتاة، والاتجاه نحو وضع المرأة ودورها في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .. ويشكل التعليم عنصراً مهماً في اكتساب المعارف والخبرات، ويعتبر التعليم والتعلم المستمر مفتاح التنمية البشرية وأساس تطوير المجتمعات الانسانية وسبيل اساسي للحياة الحرة والعيش الكريم .

والتعليم والمعرفة مكنت الانسان من مواجهة التحديات من خلال التطور التكنولوجي الهائل في كافة مجالات الحياة، والتي جعلت العالم أشبه بقرية كونية صغيرة. وقد بادرت حكومة الثورة بتوفير المزيد من المدارس والمعاهد التقنية والفنية للذكور والاناث بغية الاستفادة من طاقة الجنسين في تحقيق التنمية، وتم التركيز على تأهيل الفتيات وتقديم التسهيلات اللازمة لهن، للاستفادة من طاقة النساء وقدراتهن في احداث التغيير في البناء الاجتماعي والنهوض به.ومافتئت السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية تؤكد على تكافؤ الفرص التعليمية امام شرائح المجتمع، لافرق بين ذكر أو انثى، ولا بين حضر أو ريف، والتعليم حق مكفول للجميع.

وتنتشر المدارس والمعاهد والمؤسسات التربوية في جميع محافظات الجمهورية وهي مفتوحة للطلاب والطالبات ، بيد ان العادات والتقاليد السائدة في الاسرة اليمنية ولاسيما في بعض المناطق الريفية ، وظاهرة الزواج المبكر للفتيات ، والدور التقليدي للمرأة في المنزل ونظرة الرجل السلطوية للمرأة تشكل عائقاً كبيراً يحول دون تعليم الفتيات في المدارس النظامية.ويعتبر التعليم العام في اليمن أو التعليم الاساسي تعليماً الزامياً وهو تعليم مجاني فرضته على الجنسين من عمر ٧ سنوات حتى ١٦ سنة أي ان مدة التعليم الاساسي الالزامي والمجاني تسع سنوات أما التعليم الثانوي فمدته ثلاث سنوات وهو حق مكفول للذكور والاناث في كل من الريف والمدينة وتشير احصاءات الجهاز المركزي للاحصاء تدني نسبة الملتحقين للدراسة الثانوية والمعاهد العلمية من النساء إلى حدود الثلث، كما أن نسبة الملتحقات بالجامعات اليمنية بلغ حوالي ٢٤٪ مقارنة بنسبة التحاق الذكور "حسب احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء لعام ٢٠٠٢م".

عمر عبدالله السبع

أما النساء اللاتي تجاوزن اعمار الدراسة المنتظمة فيحق لهن الانخراط ببرامج محو الأمية وهي على ثلاث مراحل أولاً: مرحلة الاساس ومدتها عام دراسي واحد، ثانياً: مرحلة التكميل ومدتها عام دراسي واحد ايضاً والمرحلة الثالثة والاخيرة مرحلة المتابعة ومدتها ايضاً عام دراسي ويحق بعدها للمتحررات من الأمية أن يلتحقن بالمرحلة الاعدادية والانتساب إلى الثانوية .

الجدير بالملاحظة إن محو الأمية واجب وطني وجندت طاقات الشعب لتحقيقه وان نسبة الأمية بين النساء بالذات نسبة كبيرة جداً سيان في المدينة أو في الريف، ولاتزال تبذل جهود كبيرة حكومية وغير حكومية للقضاء على الأمية هناك مزيد من العناية والتركيز لتعليم النساء والقضاء على أميتهن لمساعدتهن للانخراط في سوق العمل ورفع مستوى دخل أسرهن.وتتكاثف الجهود الحكومية مع منظمات المجتمع المدني في توفير مدارس المجتمع لاستيعاب الاطفال الذين لم تشملهم الخدمة التعليمية والاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتساهم المؤسسات المدنية غير الحكومية مع المؤسسات الحكومية في تشجيع الفتيات على تنفيذ مشاريع صغيرة كالحياكة والصناعات الحرفية والعمل على تسويق هذه المنتجات وتمكين الفتاة من الاسهام في مشاريع التنمية الشاملة .ان سياسة اليمن بعد الوحدة اليمنية تقوم على التطوير الكمي والنوعي لمنظومة التعليم ونحو استكمال تطوير التعليم ليتوافق مع ما توصلت اليه الدول المتقدمة من نهضة في التعليم يعود على المجتمعات بالنماء والازدهار .. وتتوافق المناهج اليمنية مع متطلبات العصر من حيث استخدام اجهزة الحاسوب والوسائل الحديثة الاخرى والتقنيات في قنوات التعليم وان كان هذا التخطيط للعملية التربوية والتعليمية يسير ببطء وفقاً للظروف الذاتية والموضوعية للبلد .لقد استطاعت المرأة في ظل القيادة الحكيمة للجمهورية اليمنية من المشاركة في المجالات الحياتية المختلفة وان نسبة مشاركة المرأة في المعترك السياسي وصل إلى ١٥٪، وقد ازداد وعي اولياء الامور بأهمية التعليم للفتيات جنباً إلى جنب مع الذكور، كما استطاعت وزارة التربية والتعليم من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي رفع نسبة الملتحقات في التعليم الاساسي إلى ٦٣٪ "١٤ أكتوبر العدد ١٣٥٧٣، ٢٠٠٦/١١/٥م".ولاغرو ان تسعى بعض المنظمات غير الحكومية في اليمن إلى رفع مستوى تعليم الفتاة في الحضر والريف معاً وتقديم المنح الدراسية للفتيات وتوفير التقنيات اللازمة لتأهيلهن للانخراط في سوق العمل وللمساهمة وبناء المجتمع اليمني وتحقيق تقدمه وازدهاره في كافة مجالات الحياة.

وعموماً يمكن القول ان المجتمع اليمني تبدو فيه تحولات اجتماعية مختلفة تشارك المرأة الرجل في كل مجالات الحياة الحيوية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ويعملان معاً ـ الرجل والمرأة ـ في القضاء على رواسب الماضي وتأكيد أهمية التعليم وضرورته واستخدامه للارتقاء بأسلوب العمل ورفع مستوى الدخل الوطني .

أكثر من ٧٠٢ مؤسسة في ١١٩ دولة تحيى اليوم العالمي لمناهضة استغلال الأطفال في العالم

صنعاء / سبأ:
انطلقت بحديقة السبعين بالعاصمة صنعاء أمس فعاليات أحياء اليوم العالمي لمناهضة استغلال الأطفال الذي يوافق ال١٩ من نوفمبر من كل عام والذي نظمته مؤسسة أبحار للطفولة والإبداع بالتعاون مع أمانة العاصمة والهيئة العامة للكتاب وبالشراكة مع شبكة العالمية بجنيف.

ويأتي هذا الأحياء في إطار حملة عالمية لمناهضة استغلال الأطفال ضمن٧٠٢ مؤسسة في أكثر من ١١٩ دولة داخل هذه الشبكة العالمية والتي تعتبر مؤسسة أبحار للطفولة والإبداع المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بهذه العضوية في اليمن والجزيرة العربية.

وفي حفل الافتتاح ألقت مها ناجي صلاح رئيسة مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع والدكتوراه نفيسة حمود الجايفي رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة كلمتين إشارتا في مجملها إلى ان هذا اليوم العالمي لحماي الأطفال من الاستغلال يهدف إلى تثقيف الجمهور وضرورة التحريك المجتمعي لمناهضة هذه الظاهرة وخلق وعى وتضامن لدى طلبة المدارس من خلال تعريفهم بمخاطر الصمت والخوف من الاستسلام لعملية الاستغلال بكل أشكاله وأنواعه.

وأشارتا إلى مجموعة من الخطط والبرامج الجديدة لحماية الأطفال من التعرض لأشكال من العنف والتهريب عن طريق تشكيل شبكة مكونة من بعض الوزارات المعنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لمحاربة التهريب وتحسين وضع الأحداث المحتجزين في دور الرعاية وتعظيم بعض العقوبات الرادعة للأشخاص البالغين الذين يعرضون الأطفال للعنف او يستغلونهم باشاكل مختلفة منها التهريب .

وتضمن برنامج اليوم المفتوح للطفل الذي شارك فيه ٣٠ طفلا عاملا استعراض برامج هادفة ومتنوعة وتلقى التدريبات المتعلقة بحقوق الطفل كما تم عرض مجموعة من الأفلام الوثائقية على الجمهور حول استغلال الأطفال كالعمالة والتهريب والعنف الموجه ضد الأطفال .. بالإضافة إلى إرسال أكثر من مليون رسالة عبر التلفون النقال لجميع المشتركين تذكرهم باليوم العالمي لاستغلال الأطفال وضرورة حمايتهم.

وأعلنت الهيئة العامة للكتاب في الفعالية ان الهيئة بصدد تدشين برنامجا متكاملا لتجهيز وتشغيل قسم الطفل والمرأة في جميع المكتبات التابعة للهيئة العامة للكتاب والبالغ عددها ٣٥ مكتبة في مختلف محافظات الجمهورية والدعم والمساهمة والتشجيع بالإصدارات المعنية بالأطفال بالإضافة إلى تنظيم معرض سنوي لمعرض الكتاب خاص بالطفل والمرأة ابتداء من ديسمبر العالم الجاري .

الشباب ـ مالهم وما عليهم

إن مؤسسات المجتمع المدني تندرج جميعها في خانة " حقوق المواطن" سواء كانت حقوقه في حرية الرأي والتعبير، أو في الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان كمنظومة متكاملة، أو حقوقه امام الشرطة، أو شرطة المرور أو أمام النيابة وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق السجين وحقوق الموظف، وحقوق العامل وحقوق المستهلك والحق في تكوين الجمعيات، والحق في الرعاية لاجتماعية، والحق في التأمين الاجتماعي وغيرها من الحقوق.إن الشباب الناشطين في منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني عليهم، أن يدركوا أن رسالتهم تجاه المجتمع ليست هينة وأن الطريق إلى تحقيق الأهداف ليس مفروشاً بالورود بالذات في بداية المشوار العملي، فعلينا اولاً توسيع افكارنا في مختلف الأنشطة المتعددة، فمن كان مجاله في عمل حزبي فيجب ان يكثر قراءاته ويشحن عقله بالكثير من المعلومات والمعارف المتعلقة في تاريخ الحركة الوطنية والدستور وقانون الاحزاب وقانون الانتخابات والاستفتاء وغيرها من القوانين المتخصصة بهذا المجال على المستويين النظري والتطبيقي وتنويع قراءاته ومتابعاته في إطار الراي والرأي الآخر.أما الشباب الناشط في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات فعليه تزويد افكاره ومعلوماته بالوثائق الاساسية كالدستور، والإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ورصد سجل المخالفات في مجال حقوق الإنسان والمشاركة في ورش العمل أو الندوات المكرسة في ذلك المجال.يجب علينا كشباب ناشطين من توسيع الاطلاع على التقارير الدولية والاقليمية الخاصة بالتنمية البشرية في بلادنا وما تحقق في مجالات التعليم والصحةوالصرف الصحي والكهرباء ومقارنة البيانات الواردة مع البلدان الاخرى.

ايفاق سلطان سيف

تأهيل ٤٠ متدرباً من الصيادين حملة شهادة التعليم الأساس بعدن في مجال صيانة محركات القوارب

عدن / سبأ :
يشارك ٤٠ متدرباً من الصيادين من حملة شهادة التعليم الأساس بعدن في دورة تدريبية في مجال صيانة محركات القوارب، ينظمها مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة.

ويتلقى المشاركون في الدورة التي بدأت أمس، وتستمر على مدى شهر ونصف، معلومات ومعارف نظرية وتطبيقات عملية حول نظام التشغيل الفني الأوتوماتيكي للمحركات المعلقة، التي تعمل بالديزل، وكيفية عملها وطرق التحكم بها، إلى جانب التعريف بكيفية صيانتها والحفاظ عليها.

وأشار الأخ سعيد بن بشر، نائب العميد للشؤون الأكاديمية في المعهد الفني البحري بعدن، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى أن الدورة تهدف إلى تطوير قدرات المشاركين العملية، وإكسابهم خبرات فنية تساعدهم في مجال عملهم .. منوهاً بأن تنظيم هذه الدورات يندرج في إطار خطة التدريب، التي تنفذها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني خلال العام الجاري.

لتعريفهم بأهمية دور الآباء وحثهم على إلحاق بناتهم بالتعليم

دورة تدريبية لمدراء مدارس مديرية سنحان

صنعاء/سبأ :
تتواصل في مديرية سنحان محافظة صنعاء دورة تدريبية لمدراء مدارس المديرية، التي ينظمها على مدى ثلاثة أيام مكتب التربية والتعليم بالمديرية بالتعاون والتنسيق مع اتحاد نساء اليمن ومنظمة "اليونيسيف" في إطار مشروعها لدعم تعليم الفتاة بسنحان، بمشاركة ٦١ مدير مدرسة يمثلون جميع مدارس المديرية.

وتهدف الدورة إلى تعريف مدراء المدارس بأهمية تفعيل دور الآباء والأمهات وحثهم على إلحاق بناتهم بالتعليم، لما لذلك من أثر إيجابي في التنمية المستدامة، وكذا طرق تحسين الكادر التعليمي وتفعيل الدور التوعوي والتربوي للإعلام المحلي.

وفي افتتاح الدورة؛ أكد الأخ عبدالواحد الربيعي، محافظ صنعاء، أهمية التحاق الفتيات بالتعليم .. مشيرا إلى أبرز الصعوبات التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم، منها الاختلاط وجهل أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتاه وعدم وجود كوادر كفوءة تحبب التعليم في نفوس الفتيات، وكذا تشجيع الآباء والأمهات على إلحاق بناتهم بالتعليم .. مشيدا بالدور الذي تقوم به منظمة "اليونيسيف" في دعم تعليم الفتاة في معظم مديريات ومحافظات الجمهورية.

وحث الأخ المحافظ المشاركين على الاستفادة من الدورة، و نقل ما سيتلقونه إلى الواقع العملي، وأن يكونوا عند مستوى المسؤولية ويستوعبوا كل ما يتلقونه من اجل العطاء.

ومن جانبها؛ أشادت الأخت فوزية نعمان، وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع تعليم الفتاة أمين عام اتحاد نساء اليمن، بالدعم المتميز الذي تقدمه منظمة "اليونيسيف" من اجل تعليم الفتاة في معظم محافظات الجمهورية .. مستعرضة هموم التعليم وأهميته، وكذا حاجة التعليم إلى دعم الجميع. وأكدت نعمان ضرورة تشكيل مجالس آباء وأمهات وليس آباء فقط، وكذا تعيين مديرات مدارس من اجل اهتمام أكثر بتعليم الفتاة.

فيما اعتبرت الأخت بلقيس الضبي، ممثلة منظمة "اليونيسيف" مشروع المنظمة في هذا المجال بأنه رائد في تقديم الخدمات التعليمية في المناطق الريفية خاصة .. مشيرة إلى أن المنظمة تنفذ هذا المشروع في خمس مديريات هي: سنحان بمحافظة صنعاء، المنيرة بمحافظة الحديدة، الازارق بالضالع، لودر بأبين وطورالباحة بلحج .. مشيدة بالنجاحات التي حققتها مديرية سنحان في هذا الجانب.